اختتام القمة الافريقية الصينية وتوقيع اتفاقات تجارية بقيمة تقارب المليارى دولار

خبراء: التواجد الصيني بافريقيا يسد ثغرة غياب الاستثمارات الغربية

زعماء الدول الافريقية يتوسطهم الرئيس الصيني في ختام القمة الافريقية ـ الصينية في بكين امس

بكين ـ من تشين أيغو:

اختتم زعماء الصين وافريقيا امس الاحد أكبر قمة بين الجانبين منذ تأسيس الصين الشيوعية عام 1949 ووقعوا اتفاقات قيمتها 1,9 مليار دولار.

وجاءت الاتفاقات التي وقعتها 12 من الشركات الصينية والحكومات والمؤسسات الافريقية بعد أن تعهد الرئيس الصيني هو جين تاو السبت بتقديم قروض واعتمادات بقيمة خمسة مليارات دولار ومضاعفة المساعدات لافريقيا بحلول عام 2009.

ودعا المندوبون لتعزيز دور افريقيا في الامم المتحدة وأعلنوا عن نوع جديد من الشراكة الاستراتيجية و«خطة عمل» ترسم حدود التعاون على مدى الاعوام الثلاثة المقبلة في مجالات السياسة والاقتصاد والشؤون الدولية والتنمية الاجتماعية. وتلا الرئيس الصيني البيان الصادر عن الجانبين امس قائلا «ندرك أن العالم يمر اليوم بتغيرات معقدة وعميقة وأن السير في طريق السلام والتنمية والتعاون أصبح اتجاه هذا العصر».

وشارك في القمة التي بدأت يوم الجمعة مندوبون من نحو 50 دولة افريقية. وقالت وكالة شينخوا ان الاتفاقات الموقعة امس تضم 11 دولة افريقية وتغطي مجالات منها البنية التحتية والاتصالات والمعدات التكنولوجية وتطوير الموارد المعدنية والتأمين.

والصين هي رابع أكبر اقتصاد في العالم وثاني أكبر مستهلك للطاقة. وهي تسعى لضمان امدادات النفط والغاز والموارد المعدنية من افريقيا لدعم توسعها الاقتصادي السريع. واعتبرت القمة فرصة لتثبت الصين كفاءتها في استقبال حدث كبير قبل دورة الالعاب الاولمبية عام 2008.

واستقبلت بكين ما يقرب من 1700 مندوب ومئات الصحافيين وطبقت اجراءات مرور صارمة وعززت الامن ونمقت الطرق والمواقع السياحية.

ودعا الاعلان الى تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب والحوار بين الشمال والجنوب لدعم «تنمية الاقتصاد العالمي بشكل متوازن ومنسق ودائم».

ودعا الاعلان الذي تبنته القمة الدول الغنية الى «احترام التزاماتها» حول فتح اسواقها وتخفيف الديون.

وطلب الاعلان ايضا من الدول الغنية «تقديم مزيد من الدعم المالي والتقني للسماح لافريقيا بمكافحة اكثر فاعلية للفقر والتصدي للكوارث الطبيعية ووقف التصحر».

وركز الاعلان ايضا على «المساواة السياسية والثقة المتبادلة والتعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي» بين الصين وافريقيا. واضاف ان «العالم يشهد اليوم تغيرات عميقة ومعقدة، ومن الضروري مواصلة العمل من اجل السلام والتنمية والتعاون».

وعلى صعيد اصلاح الامم المتحدة، شدد الاعلان على ضرورة ان «تعزز (المنظمة الدولية) دورها عبر الاصلاح»، داعيا الى «اعطاء الاولوية لتوسيع التمثيل والمشاركة الكاملة للدول الافريقية في مجلس الامن وفي وكالات الامم المتحدة الاخرى».

وقال البان الختامي أيضا ان الدول الافريقية يجب أن تضطلع بدور أكبر في مجلس الامن الدولي وغيره من هيئات الامم المتحدة.

ومن المتوقع أن يتجاوز حجم التجارة بين الصين وافريقيا 50 مليار دولار هذا العام. ودعا رئيس الوزراء الصيني وين جيا باو في كلمة أمام مؤتمر لرجال الاعمال الصينيين والافارقة السبت الشركاء التجاريين لان يرفعوا هذه القيمة الى 100 مليار دولار بحلول عام 2010.

ووقعت الصين اتفاقا تمهيديا لقيام مجموعة سينوبك عملاق الطاقة الصيني التابع للدولة بالتنقيب عن النفط والغاز في ليبيريا في مسعى للتعامل مع دول أخرى الى جانب أنغولا ونيجيريا والسودان منتجي النفط الرئيسيين بافريقيا.

وتزود افريقيا الان الصين بثلث وارداتها من النفط الخام. وتوشك شركات نفط صينية أيضا على العمل في مزيد من مناطق الامتياز الخاصة بالتنقيب عن النفط والغاز في نيجيريا بعد أن دفعت شركة سي.ان.أو.سي المحدودة ثالث أكبر شركة منتجة للنفط 2,7 مليار دولار في نيسان (ابريل) للحصول على حصة نسبتها 45 في المئة في حقل نفطي رئيسي هناك.

وقال وزير الطاقة في غانا ان بلاده توشك على ابرام اتفاق قيمته 600 مليون دولار مع مؤسسة سينو هايدرو الصينية لاقامة سد ينتج طاقة كهربائية قدرها 400 ميغاوات في شمال البلاد. ووقعت مجموعة شركات صينية في الآونة الاخيرة اتفاقا قيمته ثلاثة مليارات دولار للتنقيب عن الحديد في الجابون يشمل مد خط للسكك الحديدية واقامة ميناء للسلع والحاويات.

وفي ايجاز لخطط المساعدات الصينية قال الرئيس هو السبت ان الصين ستقدم لافريقيا قروضا تفضيلية بقيمة ثلاثة مليارات دولار واعتمادات شراء تفضيلية بقيمة مليارى دولار وستضاعف بحلول عام 2009 ما قدمته من مساعدات للقارة الافريقية عام 2006 في محاولة لصياغة شراكة استراتيجية جديدة وتوثيق التعاون في مجالات أكبر وعلى مستوى أعلى. وأضاف الرئيس أن الصين ستتغاضى عن جميع القروض التي لا تحمل فوائد والمستحقة في نهاية عام 2005 على أفقر الدول الافريقية وأكثرها معاناة من الديون. ولم يذكر تفاصيل.

بكين ـ من لينزي باك:

كانت اعمال الشغب التي قام بها عاملون في منجم نحاس مملوك للصين في زامبيا رمزا للجوانب السيئة التي ينطوي عليها تعميق العلاقات بين الصين وافريقيا.

ويبدو ان الصين كانت تسعى للحصول على الموارد الطبيعية للقارة لدعم اقتصادها المزدهر وقدمت المنح والقروض لتسهيل عمل شركاتها في القارة متجاهلة معايير حقوق الانسان وشكل الادارة.

ولكن استضافة الصين 48 قائدا افريقيا في قمة تهدف لتعميق العلاقات التجارية والسياسية يظهر للعيان محاسن ومثالب مثل هذه العلاقات .. وهو الاستثمار الذي يغذي اعلى معدلات نمو في اجزاء في افريقيا منذ عقود وعلى الجانب الاخر صداقتها مع دول مثل زيمبابوي والسودان.

يقول منتقدون ان الصين تجاهلت الفساد وانتهاكات حقوق الانسان وقوضت جهودا دولية لعزل انظمة مارقة.

غير ان محللين يقولون ان الاستثمارات الصينية تمنح الاقتصاديات الافريقية التي يتجاهلها المستثمرون الغربيون كثيرا دعما هي في امس الحاجة اليه.

وقال تشو تيان شو استاذ اقتصاد التنمية في جامعة الجنوب الغربي للتمويل والاقتصاد في تشنجدو «على عكس بعض الدول الاخرى تعمل الصين على مساعدة افريقيا على اصلاح البنية الاساسية التي دمرتها الحرب مثل الطرق والجسور.

وفي انغولا التي دمرتها ثلاثة عقود من الحرب الاهلية انتقدت الصين عقب رفض لواندا قرضا من صندوق النقد الدولي مفضلة برنامجا للقروض والائتمان من بكين مقابل اتفاقيات نفطية ويقدر حكم البرنامج بما يزيد عن ثلاثة مليارات دولار ويتضمن قيودا أقل كثيرا من التي يفرضها الصندوق.

واتاح البرنامج لانغولا تفادي مراقبة صندوق النقد الهادفة للحد من الفساد غير انه اشيد بموقف الصين الذي عالج احتياجات اعادة البناء في دولة لا يقترب منها سوى القليل من المستثمرين الاخرين.

قال بول هار رئيس غرفة التجارة الامريكية الانغولية في مناسبة لمعهد امريكان انتربرايز في واشنطن «انهم الوحيدون في الافق الذين يرغبون في الاستثمار هناك».

وجنت الصين ثمار ذلك اذ ان انغولا تقدمت هذا العام على السعودية لتصبح اكبر مورد للنفط الخام الى الصين. كما ان هناك دلائل على استجابة الصين لمخاوف محلية. وتعهدت الصين طواعية بفرض قيود على صادرات الملابس الى جنوب افريقيا وسط مخاوف من ان تضر سلعها بالصناعة المحلية.

وفي مواجهة انتقادات بان مشروعاتها تعتمد على عاملين صينيين فقط بدأت توظف المزيد من مواطني البلاد. ثم وقعت أعمال شغب في منجم في زامبيا. وقال كريس الدن من كلية لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية «كانت زامبيا جرس انذار مهم».

وقال «حين يناقش القادة الافارقة هذه القضايا مع الصينيين ويؤكدون عليها اعتقد ان الصين بصفة عامة تبستجيب الى حد بعيد».

وفي حديث مع وكالة انباء الصين الجديدة (شينخوا) اعترف عضو مجلس الدولة تانج جيا شوان بهذه المخاوف. وقال «تدرك الصين مخاوف بعض الدول الافريقية بشان العجز التجاري والمنسوجات وتتخذ اجراءات وتعمل مع الدول المعنية لحلها».

كما اكد ايضا على سوق التصدير المتنامي الذي يفتحه الازدهار الاقتصادي في الصين امام الدول الافريقية. وتقول جماعات حقوق الانسان ان انشطة الصين تمنع بصفة عامه تطوير حكم رشيد في افريقيا. وذكرت صوفي ريتشاردسون نائب مدير منظمة مراقبة حقوق الانسان في اسيا في بيان «لا يحتاج الافارقة قوة خارجية اخرى تمكن الانظمة التي تسيء لشعوبها. بل يحتاجون لتركيز جميع القوى بما في ذلك الصين على حقوق الانسان كمحور لسياساتهم».

ويخصون بالذكر علاقة الصين مع السودان التي استوردت منها 14 مليون برميل من النفط هذا العام وتبيع لها سلاحا يقول نشطاء انه يؤجج الصراع في دارفور. ولكن محللين اشاروا الى ان الصين حرمت من صفقات نفط مشروعة في اماكن اخرى واشاروا للمعارضة السياسية التي اجبرت شركة صينية عملاقة مملوكة للدولة على سحب عرضها لشراء يونوكال الامريكية للنفط.

غير ان اخرين يقول ان الانشطة الصينية في الصين لا تغذي النمو في افريقيا بل يهددها بقروض يمكن ان تقوض اجراءات اسقاط الديون والاستثمارات التي اتخذت في الاونة الاخيرة مما يسهم في تدمير البيئة وسؤ ظروف العمل. والصين نموذج ملهم بالنسبة للقادة الافارقة بعد ان نجحت في 30 عاما في ان تتحول من دولة فقيرة معزولة الى رابع أكبر اقتصاد في العالم.

وقال على حسام الحفني سفير مصر لدى الصين «الفكرة انه يوجد قاسم مشترك بيننا والصين لا يتوافر لشركاء اخرين مثل الولايات المتحدة واليابان .. وهي حقيقة اننا ننتمي لنفس مجموعة الدول اي الدول النامية».

تجارة الانبعاثات الغازية الكربونية ربما تكون مفتاح التوصل الى معاهدة جديدة لحماية البيئة

لندن ـ من جيرارد وين:

ربما تساعد اتفاقية تجارية حجمها عدة مليارات من الدولارات لمساعدة الدول الفقيرة في الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في تهدئة المحادثات هذا الشهر المتعلقة بالتغير المناخي لتقدم اجابة عن سؤال عمن يدفع ثمن انقاذ الكوكب.

وعندما يجتمع المندوبون في المحادثات المناخية التابعة للامم المتحدة في كينيا في السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) سيضعون في الاعتبار التقرير البريطاني الذي صدر في الاسبوع الماضي والذي حذر من كارثة اقتصادية ما لم تتخذ اجراءات عاجلة وجذرية للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

وستكون تكلفة ارتفاع حرارة الارض محور المحادثات التي تجرى في نيروبي والتي تهدف الى احراز تقدم في التوصل الى معاهدة تحل محل بروتوكول كيوتو فيما يتعلق بخفض الانبعاثات والاتفاق على أهداف أكثر صرامة لخفض الانبعاثات بالنسبة للدول التي تنتهي فترة الاتفاقية بالنسبة لها عام 2012.

ولكن للتوصل الى اجماع اراء فانه يتعين على العالم وضع فروق كبيرة بين الدول الغنية والدول الفقيرة فيما يتعلق بالتكلفة.

وانسحبت الولايات المتحدة أكبر مصدر لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في العالم من بروتوكول كيوتو ومن أسباب ذلك أن دولا نامية كبيرة مثل الصين لم يتم ادراجها في خفض الانبعاثات.

والصين هي ثاني أكبر مصدر في العالم لهذه الغازات الضارة ولكن بكين تقول انه بما أن الدول الصناعية تتحمل المسؤولية التاريخية عن أغلب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي فلابد من السماح لها بالسعي للنمو الاقتصادي بدون قيود على الانبعاثات.

ومن سبل حل هذه المشكلة السماح بأهداف أكثر صرامة لخفض الانبعاثات للدول المتقدمة فقط ولكن مع تخفيفها من خلال التوسيع من الية التنمية النظيفة التي تتيح لها دفع مبالغ لدول نامية مثل الصين والهند لتحقيق تلك الالتزامات. قال مايكل زاميت كوتاجار رئيس المجموعة التابعة للامم المتحدة التي أسست لرسم مستقبل كيوتو فيما بعد عام 2012 «المصطلح الرئيسي الذي سنسمعه في نيروبي هو التوسعة».

وأضاف «اذا كنا نتجه صوب استراتيجية أكثر فاعلية وطموحا لخفض الانبعاثات بعد 2012 فسيتعين توسعة الية التنمية النظيفة».

وقال التقرير البريطاني حول العواقب الاقتصادية لارتفاع حرارة الارض والذي أعده نيكولاس ستيرن الخبير الاقتصادي السابق في البنك الدولي انه لتجنب التغير المناخي المروع يتعين على العالم خفض الانبعاثات بما بين 50 و70 مليار طن من ثاني اكسيد الكربون أي بين 50 و70 غيغاطن سنويا بحلول عام 2050.

وقال يوناس باستور وهو مسؤول في الالية التابعة للامم المتحدة ان الية التنمية النظيفة من الممكن أن تساهم في الجزء الاكبر من ذلك بنسبة مثلا عشرة في المئة حتى بالرغم من أن هذا سيعني توسيع الالية بواقع 20 مثلا لوعود خفض الانبعاثات التي تم التوصل اليها في العام الماضي في اطار هذه الالية. وقال «يمكن أن تكون (الية التنمية النظيفة) أكبر بكثير.. كثير جدا... لا أرى أي مشكلة في التوسيع. كل هذا ممكن.. فلندعه يحدث».

وذكر ايفو دو بوير أمين التغير المناخي بالامم المتحدة في سبتمبر أيلول ان من الممكن أن يساعد توسيع التجارة في الكربون في اطار بروتوكول كيوتو في جمع مئة مليار دولار سنويا بحلول عام 2050 لتمويل مشاريع الطاقة النظيفة في الدول النامية. ولكن كيف لالية التنمية النظيفة النمو بهذه السرعة.. تبحث محادثات نيروبي هذا السؤال ولكن يبدو أنه ليس هناك نقص في مجالات مواضيع المناقشة.

وأول الموضوعات التي ربما تطرح هو اقتراح بالسماح لشركات النفط وغيرها بالحصول على تصريحات بانبعاثات الكربون من خلال دفن ثاني أكسيد الكربون تحت الارض عن طريق تكنولوجيا ناشئة تسمى جمع وتخزين الكربون التي ربما تكون وسيلة حيوية للحد من التغير المناخي.

وقدر تقرير أصدرته في العام الماضي اللجنة الحكومية للتغير المناخي أنه يمكن دفن نحو ألفي غيغاطن من ثاني أكسيد الكربون وهي بالضبط الكمية التي قد يرى ستيرن انها مفيدة لتحقيق توازن بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والكمية التي يتم التخلص منها من هذا الغاز. وربما يكون الموضوع التالي هو حماية الغابات من خلال «تجنب ازالة الغابات».

وتسببت ازالة الغابات لتوفير الاراضي اللازمة للمراعي والمحاصيل في انبعاث أكثر من سبعة غيغاطن من الغازات المسببة للاحتباس الحراري عام 2000 وحده أي نحو خمس الانبعاثات السنوية كما يقول معهد موارد العالم. وبما أن الاشجار تحرق وتترك حتى تتعفن فانها تسبب انبعاث ثاني اكسيد الكربون الى الغلاف الجوي.

وقال كوتاجار انه ما زال يتعين على الية التنمية النظيفة حل ما تعتبر أكبر مشكلاتها وهي التركيز على الدول النامية الكبيرة مثل الصين والبرازيل والهند بشكل يضر بمساعدة اقتصاديات الدول الصغيرة التي تحتاج أيضا للمساعدة مثل دول افريقية في الحفاظ على البيئة.

صندوق الحياة البرية: الامارات تتصدر الدول المستنزفة للموارد البيئية واكثرها انتاجا للنفايات

■ دبي ـ رويترز: لم يكن اعلان الصندوق العالمي لحماية الحياة البرية الشهر الماضي في تقريره الذي يصدر كل عامين أن دولة الامارات العربية المتحدة تتصدر الدول التي تستنفد الموارد البيئية مفاجأة لاحد اذ أن معدل انتاج الفرد فيها للنفايات من أعلى المعدلات في العالم. ورغم امتناع بلدية دبي عن التعليق على ما ذكره التقرير الا أن موقعها الرسمي على الانترنت يذكر أن دولة الامارات فيها أحد أعلى معدلات انتاج القمامة المنزلية في العالم حيث يصل الى 730 كيلوغراما للفرد سنويا مقابل 710 كيلوغرامات للفرد في الولايات المتحدة.

وفي دبي، التي تشهد نموا اقتصاديا كبيرا ويتزايد عدد سكانها الذين يتوقع أن يصلوا الى 1,6 مليون نسمة بحلول عام 2010، أصبحت النفايات مشكلة تثير قلق الهيئات الحكومية وجماعات الدفاع عن البيئة.

وتشير بيانات رسمية الى أن كمية النفايات في عام 2003 وصلت الى 6,6 مليون طن. ولكن الكمية زادت عن 6,5 مليون طن خلال النصف الاول من عام2006، وهي كمية كبيرة بالنسبة لعدد السكان الذي لا يزيد عن زهاء مليون نسمة. ويقول نشطاء محليون في مجال البيئة ان من أكبر العقبات أمام ادارة المخلفات في دبي نفص الوعي باعادة تدوير النفايات. وتحاول مجموعة الامارات للبيئة، وهي المنظمة غير الحكومية الوحيدة التي تعترف بها الامم المتحدة في دولة الامارات، رفع مستوى الوعي البيئي وتنظيم برامج لاعادة تدوير المخلفات في أنحاء البلاد.

وتعمل المنظمة التي تأسست عام 1997 بشكل مباشر مع الشركات والمدارس من خلال ورش عمل وتنظيم عملية جمع النفايات التي يمكن اعادة تدويرها، لكنها مازالت تواجه مشكلات في الوصول الى الجمهور.

وذكرت حبيبة المراشي رئيسة المنظمة أنها لم تستطع حث بلدية دبي على رفع مستوى الوعي بين السكان وأن قنوات التلفزيون المحلية لا تريد بث اعلانات للتوعية.

وتحدثت حبيبة المراشي عن وجود تعاون بين منظمتها والقطاع الخاص، مشيرة الى عدم وجود اتفاقية معالجات الحكومية المعنية في كل امارة.

ورغم وجود مواقع لجمع النفايات نمهيدا لتدويرها أنشأتها شركات خاصة في أنحاء دبي، تقول حبيبة المراشي ان الاحصاءات توضح أن موضوع البيئة ليس ضمن أولويات السكان فيما يبدو.

وطلبت المنظمة من الحكومة عدة مرات تخصيص مواقع في الشوارع لجمع المواد القابلة للتدوير، وهي خدمة شائعة في المدن الغربية ذات الكثافة السكانية الكبيرة، لكن حبيبة المراشي ذكرت أن الحكومة رفضت الفكرة بسبب «التخطيط الاستراتيجي».

وتوجد في دبي مصانع كبيرة لاعادة تدوير الورق والزجاج والبلاستيك، ولكن معظم المواد تجمع من مؤسسات خاصة مثل الفنادق والشركات والمدارس لا من التجمعات السكانية.

وقال عبد الاله الحسو المدير العام لشركة لتدوير الزجاج ان صناعة تدوير المخلفات أثبتت انها مربحة. واضاف الحسو «أول ما بدأنا جمعنا طنا واحد في شهر. اليوم نجمع حوالي 100 طن في الشهر والرقم في ازدياد متنام وهناك تجاوب كبير من عدة جهات. البلدية لديها جهود واحضرت شركات لادارة تدوير كل النفايات بما فيها الزجاج ونحن نتعاون معهم ونشتري هذا الزجاج».

ورغم أن دولة الامارات مهيأة لعملية اعادة تدوير المخلفات على نطاق أوسع فما زال يتعين على البلديات أن تشرك السكان الذين يتزايد عددهم بسرعة في المبادرات الخاصة باعادة التدوير.

تقرير للامم المتحدة: ارتفاع درجات حرارة الارض يزداد وضوحا

باريس ـ من آن شاوون:

يتوقع ان يؤكد التقرير الرابع الذي سيقدمه الخبراء العاليون المكلفون من الامم المتحدة عام 2007 المعلومات السيئة ولا سيما مدى وسرعة ارتفاع حرارة الارض الذي اصبح ملحوظا.

ويقول خبير المناخ الفرنسي جان جوزيل «أثبتنا اليوم ما توقعناه منذ 1990، فقد ارتفعت (حرارة الارض) بنحو 0,2 درجة مئوية كل عقد، واصبح هذا الارتفاع في الحرارة ملموسا اكثر. وسقطت حجج كل اولئك الذين شككوا في تأثير غازات الدفيئة (المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري)».

هذا الخبير هو عضو في «المجموعة الحكومية لخبراء تطور المناخ» التي اسستها عام 1998 المنظمة العالمية للارصاد الجوية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة. وهي تشكل اوسع ورشة عمل للخبراء في هذا المجال المعقد.

ورغم الدراسات العديدة التي اجريت منذ التقرير السابق عام 2001، لا يوجد شيء يؤكد عدم حدوث مثل هذه الظاهرة التي تشهد حتى تسارعا في المواقع التي تتجلى فيها بشكل كبير.

ومن تجليات هذه الظاهرة ذوبان كتل وجبال الجليد في غرونيلاند والمناطق الجليدية في سيبيريا. ويقول جان جوزيل «في اوروبا وحدها، خسرنا خلال 30 سنة مليوني كلم مربع من المساحات التي تغطيها عادة الثلوج في الشتاء».

اما في القطب الجنوبي، فهذه التجليات اقل وضوحا، لكن لا مجال للشك في ارتفاع حرارة شبه الجزيرة هذه.

ويقول جوزيل ان «المراقبة على الارض تثبت يوما بعد يوم كيفية تطور المناخ».

ويشير الى الغموض لم يعد يلف كثيرا هذا المجال، باستثناء ما يتعلق بالدور الذي تؤديه المحيطات التي لا تزال مليئة بالالغاز، وايضا تزايد عدد الكوارث التي يتسبب بها المناخ مثل الاعاصير، «التي ما زالت تثير العديد من النقاشات».

وفي مقارنة مع التقرير السابق، يبدو تقرير 2007 اشمل واكثر تفصيلا ويفترض ان يساهم في جعل توقعات الاحوال الجوية في مختلف مناطق العالم اكثر دقة، بحسب ما يقول سيرج بلانتون، المسؤول عن مجموعة الابحاث حول المناخ في وكالة الارصاد الجوية الفرنسية (ميتيو فرانس) المتصلة ايضا بـ«المجموعة الحكومية لخبراء تطور المناخ».

وبحسب بعض السيناريوهات، لا سيما الفرنسية منها، فانه حتى مع ضبط انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري منذ الان (وهو ما لا يحصل)، ستواصل الحرارة الارتفاع حتى عام 2300 بسبب عدم تبدل المناخ بشكل سريع.

ويقول بلانتون ان هذه السيناريوهات «تظهر ايضا انه يمكن ان يحدث تحرك الانسان على مدى نحو مئة عام فارق درجة واحدة».

وعام 2001 اتفقت المجموعة الحكومية لخبراء تطور المناخ على ان ارتفاع معدل حرارة الارض سيكون بما بين 1,4 و5,8 درجة مئوية على الاقل بحلول 2100.

ويشدد جان جوزيل على انه مذاك الحين لم تعط الاختبارات العلمية نتائج مغايرة، وان كان علماء الارصاد الجوية تحدثوا عن احتمال ارتفاع الحرارة «+2 درجة مئوية على الاقل».

وسيطرح هذا القرار للموافقة على العلماء والحكومات كما تقتضي اصول عمل «المجموعة الحكومية لخبراء تطور المناخ»، قبل نشر تقرير 2007 مطلع شباط (فبراير).

وتقول فاليري ماسون ـ ديلموت المشاركة في وضع التقرير ان نشر هذا العمل «سيسمح لنا بمقارنة معلوماتنا، مع ما تتضمنه من شك ويقين، كل ست سنوات. وانا لا اعرف مجالا آخر يبذل فيه مثل هذا الجهد».

وتعتمد الاسرة الدولية على جدية هذا العمل الذي يقع في اربعة مجلدات، لتعزيز مكافحتها لارتفاع حرارة الارض اعتبارا من الاثنين في نيروبي حيث سيعقد المؤتمر الدولي الثاني عشر حول المناخ برعاية الامم المتحدة.

محادثات حول التغير المناخي بنيروبي تسعى لزيادة التحركات بشأن ارتفاع حرارة الارض

■ نيروبي ـ رويترز: تحاول الدول الاوروبية دفع الولايات المتحدة والدول النامية الى المشاركة بصورة أكبر في المعركة التي تقودها الامم المتحدة ضد ظاهرة ارتفاع درجة حرارة الارض فيما بعد عام 2012 في المحادثات التي تبدأ في نيروبي غدا الاثنين وتضم 189 دولة.

وستبحث المحادثات التي تجري في الفترة ما بين 6 و17 تشرين الثاني (نوفمبر) سبل مساعدة الدول النامية وخاصة الدول الافقر في افريقيا للتكيف مع الاثار التي يخشى أن تصاحب التغير المناخي مثل الفيضانات وتاكل اليابسة والجفاف وارتفاع مستويات البحار.

وسيفتتح وزير البيئة الكيني كيفوثا كيبوانا المحادثات التي سيحضرها ستة آلاف موفد بعد أسبوع من صدور تقرير بريطاني حذر من تبعات كارثية طويلة الامد في حالة تجاهل المشكلة.

وقالت الوفود ان المحادثات ستركز على سبل تدعيم المعركة ضد ارتفاع درجة حرارة الارض وتوسيع نطاقها الى ما هو أبعد من بروتوكول كيوتو الذي يشمل انبعاث الغازات المسببة للظاهرة في 35 دولة صناعية حتى عام 2012 لتضم دولا أخرى غير مدرجة في البروتوكول مثل الصين والهند والولايات المتحدة.

وقال ديتليف سبرينز الاستاذ في جامعة ميشيغان الامريكية والباحث في معهد بوتسدام في ألمانيا ان «الجميع تقريبا يتفقون على ان بروتوكول كيوتو حتى في حالة تطبيقه كاملا فانه سيكون مجرد قطرة صغيرة في دلو الانبعاثات».

ويرغب الاتحاد الاوروبي في المزيد من المشاركة من جميع دول العالم على المدى الطويل.

ووافق رئيس الوزراء البريطاني توني بلير والمستشارة الالمانية انجيلا ميركل في لندن يوم الجمعة الماضي على العمل معا لبناء تحالف دولي قوي لمواجهة المشكلة.

وتقول الدول النامية ان الدول التي وقعت على البروتوكول يتعين عليها أن تقود الطريق. وقالوا ان هذه الدول هي المسؤولة عن ظاهرة ارتفاع درجة حرارة الارض حيث أن الغازات المسببة للظاهرة تنتج عن عملية احتراق الوقود الاحفوري في محطات الطاقة والمصانع والسيارات. ولكن نسبة الانبعاثات في الدول النامية تشهد زيادة كبيرة.

وقال وزير البيئة الفنلندي يان ايريك انستام الذي ترأس بلاده الاتحاد الاوروبي حاليا ان «التحدي العالمي يحتاج لحل عالمي».

وخرجت مظاهرات احتجاج للمطالبة بمزيد من التحرك العالمي لحل المشكلة في العديد من العواصم العالمية منها لندن وسيدني أمس الاول.